

المدينة الجزائرية بين الترييف و التكييف الحضري

الكاتب: لياس شرفة

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف - الجزائر

البريد الإلكتروني: lchorfa@yahoo.fr

الملخص:

إنّ التطوّر الكبير والملاحظ الذي عرفته المدينة عبر العصور أدّى بالباحثين في هذا المجال إلى تسجيل ودراسة التطوّرات التي تعرّضت لها المدن الغربيّة على وجه الخصوص، وقد ظهر هذا الاهتمام منذ بدايات القرن السابع عشر من طرف المخطّطين والمهندسين المعماريين والسياسيين والاقتصاديّين.

حيث أنّ المدينة أصبحت تشكّل موضوعاً أساسياً في كلّ العلوم الاجتماعيّة على حدّ سواء لفهم الواقع الحضريّ بمختلف جوانبه، فهي بحاجة المختصّين في علم الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، الأنثروبولوجيا، الجغرافيا والتاريخ، لتعدّد وتداخل مشكلات هذه المدينة.

ونحاول في هذا المقال . معالجة بعض القضايا والمشكلات الأساسيّة التي تعاني منها المدينة الجزائرية مقسمين هذا العمل إلى ثلاثة محاور أساسيّة:

1- خصائص المدينة الحديثة

2- مشكلة الهجرة الداخليّة للمدينة الجزائرية

3- مشكلة التضخّم السكانيّ وانعكاساتها الاجتماعيّة

الكلمات المفتاحية: التضخم السكاني - النزوح الريفي - المدينة - التكييف الحضري.

Résumé :

Le grand et remarquable développement que la connaissais la ville à travers les âges a conduit les chercheurs dans cette zone pour enregistrer et d'étudier les développements vécus par les villes de l'Ouest, en particulier, a cet intérêt est apparu depuis le début du XVIIe siècle par les planificateurs, les architectes, les politiciens et les économistes

Depuis la ville est devenu un enjeu majeur à la fois dans les sciences sociales aussi bien pour comprendre les divers aspects de la réalité urbaine, ils ont besoin de spécialistes en sociologie, économie, la politique, l'anthropologie, la géographie et l'histoire, la multiplicité

et les problèmes qui se chevauchent de cette ville

Nous essayons de cet article à régler quelque problème qui pose des questions fondamentales et les problèmes rencontrés par la ville algérienne divisé ce travail en trois domaines principaux :

- Les caractéristiques de la ville modern
- Problème de migration interne vers la ville algérienne
- Le problème de Surpopulation et implications sociales

Mots clés: surpopulation - exode rural - la ville - ajustement urbain

1- خصائص المدينة الحديثة :

ظهرت في الماضي أقدم وأعرق المراكز الحضارية التي عرفها العالم، حيث عرفنا وشاهدنا كوكبة من المدن القديمة، كوادي النيل بمصر إلى منطقة ما بين النهرين بالعراق. وإذا كان الفتح الإسلامي قد أضاف إلى الوطن العربي مدنا جديدة، إلا أنه قد منح المدن القديمة مزيدا من النمو والازدهار، حيث اعتبرت بعض المدن العربية في القرون الوسطى كالعراق ومصر وإيران والشام بمثابة المدن التي لها مميزات عصرية حديثة من خلال لعبها لأدوار سياسية وثقافية ودينية واقتصادية (السيد الحسيني، ص12، 2000)

هذا ما يجعلنا نذهب إلى القول أن الإسلام يعدّ -بحقّ- دين المدن. وقد أوضح كذلك "ماكس فيبر" (Weber) في مؤلفاته الدور الذي لعبته البروتستانتية في نشأة الرأسمالية وما صاحبها من ظواهر (كالتصنيع والتحضر). وقد اختلف المؤرخون وعلماء الاجتماع حول تحديد معالم وخصائص المدينة الحديثة أو المدينة العصرية، حيث أن دراسة وإبراز خصائص المدينة الحديثة يتطلب منا تحديد الوظائف التي تؤديها هذه المدينة. فيمكننا أن نشير في هذا المجال إلى بعض الخصائص : كأن تمثل هذه المدن أسواقا تجارية رئيسية وعواصم سياسية مؤثرة في الحقل السياسي الدولي، أو قواعد عسكرية ثابتة (محمد الجوهري، ص33، 1979)

كما يمكن أن نشير هنا إلى ما قاله ماكس فيبر (Weber) في مؤلفه "المدينة" (The city): "إن المدن الغربية كانت تبدو وكأنها قلاع محصنة، لكنها كانت تلعب في نفس الوقت أدوارا اقتصادية وسياسية هامة".

ما يمكن أن نستنتجه من كلام ماكس فيبر أن المدينة الحديثة اتسمت بخصائص القوة والرفاهية لشعوبها في آن واحد، وهذا طبعا في الحضارة الغربية بالخصوص المدن الأوروبية والأمريكية، فنجده مونتسكيو (Montesquieu) يعتبرها جزءا هاما من النظام الاقتصادي المنتج، كما أن "وليام بليك" (Wilyam Blake) اعتبر لندن رمزا للإنسانية العالمية ومثالا لجنة الله على الأرض، واعتبرها "أنجلز" (Engels) عظمة إنجلترا مبديا إعجابه بها. ونجد "رستوف" (Ruestow) ينظر إلى المدينة بوصفها "قمة الثقافات الراقية" ذاهبا إلى أن كل ثقافة راقية هي بالضرورة ثقافة حضرية.

كما أن المدينة هي في نهاية الأمر تلخيص لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة وما يتصل بذلك من إخفاق ونجاح. وعلى الرغم من أن الدور الحضاري للمدن لم يحظ بمعالجات حديثة متعمقة، إلا أننا نجد كتابات ابن خلدون وبوترو (Botero) تحاول ربط المدن بمدى قوة البناء السياسي. ومعنى ذلك أن ازدهار المدن يرتبط مباشرة بظهور الإمبراطوريات (محمد الجوهري، ص1979، 18)

لكننا لا نستطيع قبول هذه العلاقة البسيطة بسهولة، إذ أن هناك متغيرات وسيطة يجب أن نضعها في الاعتبار مثل مستوى التكنولوجيا، وطبيعة القيم الثقافية، فضلا عن الكوارث الطبيعية. كذلك فإننا لا نستطيع دراسة تأثير التنظيم السياسي على نمو المدن وانهارها دون التعرف على الأدوار التي تؤديها هذه المدن في الإسهام بإقامة الإمبراطوريات.

والواقع أن المدينة منذ فجر تاريخها قد لعبت دورا هاما في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. ومعنى ذلك أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجارية. ولقد أوضح ديكنسون (Dickinson) أن المدينة التجارية قد

تحوّلت من مرحلة السوق التجاريّ إلى مرحلة التجارة الإقليميّة حتّى وصلت إلى مرحلة التجارة العالميّة، وأنّ التجارة كانت سببا في مولد كثير من المدن الصغيرة في أوروبا . ومع تقدّم المواصلات الحديثة، خلقت التجارة مدنا أشبه ما تكون بمستودعات جبّارة توحى بأنّ العالم قد اجتمع فيها. ومعنى ذلك أنّ الفائض والحاجة والنقل قد شكّلت العناصر الأساسيّة للدور التجاريّ الذي لعبته المدينة في الحضارات المختلفة برغم اختلاف أبعاد هذا الدور باختلاف مراحل التطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

أمّا إذا انتقلنا إلى العصر الحديث وجدنا المدن المعاصرة تسهم بدور هامّ في تدعيم الاتّصال بمختلف أنواعه وأماطه. فلقد أوضحت دراسة حديثة أنّ مراكز وسائل الاتّصال الحديثة (كالراديو والتلفزيون وآلات الطباعة والإدارات الأساسيّة) تميل إلى التركّز في قطاعات محدودة من المدن. حاليا أصبحنا نتحدث عن المدن الذكية لكن اين هو الذكاء من مدنا الجزائرية اليوم .

إلا أنّنا نلمس فيها تركيزا شديدا في المؤسّسات الصناعيّة التجاريّة والأجهزة الإداريّة، حتّى أنّ البعض قد ذهب إلى أنّ حجم الحيّ التجاريّ في مدينة نيويورك يكاد يعادل مجموع أحجام الأحياء التجاريّة التي تضمها العواصم الإقليميّة الأمريكيّة الأساسيّة.

على أنّ المدينة الصغيرة القديمة كانت تشكّل في حدّ ذاتها إطارا جيّدا للاتّصالات الشخصية. فبسبب تخلف تكنولوجيا النقل كانت الجماعات الحاكمة بحاجة إلى تدعيم هذه الاتّصالات الشخصية حتّى تتمكّن من تحقيق أهدافها السياسيّة من ناحية، والأهداف الاجتماعيّة من ناحية أخرى. لذلك كانت الصفوة الحاكمة تفضّل الإقامة في قلب هذه المدن، ثمّ تقيم حولها مجموعة من المباني الهامّة التي من خلالها تدار النشاطات الدينيّة والسياسيّة والحكوميّة. ومن الطبيعيّ أن يتلاءم هذا النمط الإيكولوجيّ مع مرحلة التطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ التي كانت تميّز هذا النمط من المدن. وقريبا من المنطقة التي تعيش فيها الصفوة الحاكمة، توجد منطقة أخرى تعيش فيها الجماعات السياسيّة والاقتصاديّة

والدينية التي كانت تتمتع بقدر معين من النفوذ. ومن هنا نستطيع أن نفهم الدور الذي كانت تلعبه المدينة الحديثة في تدعيم الحياة الاجتماعية بكل ما تتضمنه من نشاطات ونظم. لقد كانت هذه المدينة الحديثة مقر إقامة الصفوة الحاكمة، ومركز نشاط التجار وأصحاب الحرف، ومصدر الإلهام الديني أو الروحي. وباختصار كانت المدينة تمثل " منارة حضارية " بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معانٍ (أحمد أبو زيد، ص1967، 22)

2- مشكلة الهجرة الداخلية للمدينة الجزائرية :

الهجرة الريفيه أو ما يسمى أيضا بالنزوح الريفي هي انتقال الإنسان من موطنه الأصلي في الريف أين وُلد وترعرع إلى المدينة.

وقد شهد القطر الجزائري استفحال هذه الظاهرة وبخاصة في فترة ما بعد الاستقلال كنتيجة للأوضاع الكولونيالية التي تميزت بالتفكك المتسارع للنظام الاقتصادي عامة والزراعي بصورة خاصة

فما مدى ارتباط السياسة الاقتصادية الجزائرية بهذه الظاهرة في هذه الفترة ؟ وبماذا ترتبط بنية الهجرة الريفيه وما هو حجمها في هذه الفترة ؟ وبماذا ترتبط بنية الهجرة الريفيه وماهي الأسباب والدوافع المؤدية إلى انتشار ظاهرة النزوح الريفي ؟ وما هي النتائج المترتبة عنها ؟ وماهي آفاق السياسة الريفيه للحد من هذه الظاهرة ؟

1-2 علاقة السياسة الاقتصادية الجزائرية بالنزوح الريفي :

لا يمكن الحديث عن الهجرة الريفيه دون الحديث عن النشاط الممارس في الريف، ولا يمكن أيضا الحديث عن هذا الأخير دون الحديث عن السياسة الاقتصادية في الجزائر، إذ كان من الضروري أن تقود السياسة الاقتصادية الجزائرية بضخامة حجم الاستثمارات التي تحقّقها وما تؤدي إليه هذه الاستثمارات في إعادة تكوين البنية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحولات في سيرورة حركة سوق العمل وفي التوزع الجغرافي للعمال بين المحيط الحضري والمحيط الريفي،

وكما أسلفنا الذكر، فإن السياسة الاقتصادية تؤثر بصورة بالغة على النزوح (زيدان عبد الباقي، ص 66، 1974)

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يضم أيّ تسيير سلطوي إداري الطابع لحركة تنقل قوة العمل، فالدولة لا تتدخل مباشرة في إعادة توزيع اليد العاملة. وفي وجود توسع سريع في طلب قوة العمل خارج الميدان الزراعي، وتفاوت الأجور بين النشاطات الزراعية والنشاطات غير الزراعية، وهذا ما ساعد على تغذية ما يسمّى بالنزوح الريفي أو الهجرة الزراعية سواء جزئية أو تامة، وبالتالي توفير الجو الحسن للنزوح الريفي.

2-2-2 بنية الهجرة الريفية :

1-2-2 البنية الجغرافية للهجرة الريفية :

عموما، تكون مناطق الوصول (التي تمت الهجرة إليها) معروفة أكثر من مناطق النزوح والتي تقل المعطيات حولها، أما بالنسبة لمناطق الوصول فالإحصائيات التي أجريت في فترة من بعد الاستقلال أشارت إلى أن الزيادة في الهجرة باتجاه المدن الساحلية.

ويعود هذا النزوح نحو المدن الداخلية إلى ازدياد عدد الضياع في هذه المدن ذاتها والتي تمثل الضيعة أو بلدية حضرية لا يتجاوز عدد سكانها 20.000 نسمة (شاذ غنيم، ص 16، 1997)

2-2-2 البنية الاجتماعية للهجرة الريفية :

يقصد بالبنية الاجتماعية للهجرة تأثير محكين هما : النشاطات الأصلية سواء كانت زراعية أو غير زراعية، وطبيعة الاستخدام السابق الذي كان يمارس ضمن هذه النشاطات أي في شكل عامل مأجور، فلاح صغير، حري.

ومن خلال بنية الهجرة الريفية، سواء جغرافية أو اجتماعية، يمكن الخروج بالنتائج

التالية:

- إنَّ العمّال الذين يشتغلون في الأرض لا ينزحون مباشرة ويهجرون الريف، بل يتوقّفون فيه كي يعبروا منه إلى المدن، وتمثّل طبقة الفلاحين الصغار أغلبية المهاجرين الزراعيين، وهذا حسب إحصائيات الهجرة لعام 1994.

- يمكن أصل الهجرة الريفية أساسا في النشاطات الزراعية، وكقاعدة عامّة يمسّ النزوح الفئات الفقيرة من سكان الريف (الفقر كدافع).

- توجّه التدفق السكانيّ نحو المراكز الحضرية الصغيرة الناشئة في المناطق الريفية (شاذ غنيم، ص19، 1997)

3-2 الأسباب المؤدية لظاهرة النزوح الريفيّ :

1-3-2 ضعف القاعدة الزراعية في الجزائر :

إذا قام العمّال بهجر الزراعة بصورة جزئية أو كلية، فذلك يعود إلى كون هذه الأخيرة عاجزة على توفير مستوى من الدخل النقديّ أو غير النقديّ لهؤلاء العمّال مقارنة مع ما توفره القطاعات الأخرى من النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية وأسباب تقنية اجتماعية وسكانية نذكر منها :

❖ الضعف التقنيّ للزراعة الجزائرية ونعني به سوء الاستغلال الأمثل للأراضي أولا ولللمياه

أيضا

❖ ضعف البنية الاجتماعية للزراعة الجزائرية الذي نتج من جرّاء تركيز الثروة الوطنية للأراضي وعدم المساواة في توزيعها واستعمال وسائل الإنتاج، فأما تركيز الملكية العقارية فهو واقع استعماريّ ورشته الجزائر المستقلة، ووجود تباين في توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج على المواطنين.

2-3-2 توسّع العلاقات النقدية في الريف :

إنّ ضعف الزراعة من الناحية التقنية والاجتماعية قد دفع العاملين في الأرض إلى البحث عن دخول إضافية أو من طبيعة أخرى خارج نطاق الزراعة، ونظرا لتوسّع العلاقات النقدية من

خلال عملية ممارسة العمل المأجور، فقد كانت الفرصة سانحة لهم لإيجاد ميادين عمل أخرى، وتمّ توسيع العلاقات النقدية في الريف بواسطة ما يسمّى التقيد الاقتصاديّ من خلال توسيع سوق قوّة العمل في الريف والقرى ممّا أدّى إلى انتقال الشغل على المستوى الوطنيّ من المناطق الريفية باتجاه المدن، ولم تعد أعمالهم مقتصرة على الزراعة الحديثة بل توسّعت إلى النشاطات غير الزراعية (عبد اللطيف بن اشنهو، ص 2004، 41)

3-3-2 نموّ الاستخدام والدخول غير الزراعيّ :

إذا كان ضعف القاعدة الزراعية أدّى بالفلاحين إلى الاندماج في الاقتصاد النقديّ، فالهجرة الزراعية التي غالبا ما تتبع بالهجرة الريفية لا تفسّر إلاّ بالتحولّ الجديد في سيرورة سوق العمل على المستوى الوطنيّ، والذي أصبح يتميّز بالنشاط في الطلب على قوّة العمل غير الزراعية.

بصورة عامّة، تتميّز بنية هذا الطلب على قوّة العمل بتنشيطها للهجرة، وديناميكية العمل المأجور في القطاعات غير الزراعية، وكلّ هذا مرتبط بالاستثمارات، هذه الأخيرة تؤثر بالغ التأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، ونظرا لتزايدها المتواصل وتناقص حصّة الزراعة وبالتالي تفسير الاتجاه نحو الدخول غير الزراعيّ وتغيّر سيرورة سوق الاستخدام الوطنيّ هذا للأسباب الرئيسة بالإضافة لبعض الأسباب الثانوية الأخرى كانتشار البطالة في الأرياف والبحث عن مناصب الشغل في المدن .

2-4 النتائج المترتبة عن ظاهرة النزوح الريفيّ :

لظاهرة النزوح الريفيّ نحو المدن آثار متعدّدة على المجتمعين الريفيّ والحضريّ على حدّ سواء، نذكر منها :

❖ نقص عدد سكّان الريف عن طريق الهجرة، وهذا ما يؤثّر سلبا على الإنتاج الزراعيّ وذلك بسبب نقص الأيدي العاملة، وخاصّة إذا كانت المنطقة المنزوح منها غير مكتظة باليد العاملة، ومن ثمّ ارتفاع أجر العامل الزراعيّ.

❖ النزوح الريفي يؤدي إلى نقص الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خاصة وبالتالي التأثير السلبي على مستوى المعيشة.

❖ تركّز العمّال في المدن والإنتاج الصناعي هي إحدى فروع الإنتاج العديدة نتيجة لموجات النزوح المتزايدة من الريف إلى المدينة، وبالتالي اختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع، فاستمرار الهجرة إلى منطقة ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد فيها من الخدمات والمرافق، أي : نصيبه من الصحة والسكن والتعليم.

❖ تركّز العمّال في الصناعة أدّى إلى انخفاض الأجور وقلة مناصب الشغل، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية في المدن.

❖ هجرة الأشخاص المؤهلين والمتعلمين من الأرياف، وبالتالي فقدان الريف لعناصره الممتازة والأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقيادة الريف نحو التطور، وبالتالي البقاء في قوقعة التخلف.

❖ يؤدي انتقال الإنسان من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة نتيجة النزوح الريفي إلى زيادة دخله وزيادة مفاتيح حياته، ويترتب عن ذلك في كثير من الأحيان عدم اتزان بين النمو الاقتصادي للعامل والنمو الإنتاجي، وبصيغة أخرى، زيادة الدخل لا تصاحبها زيادة متكافئة في الشعور باحتياجات اجتماعية جديدة، أي عدم تمكنه من استخدام دخله الزائد فيما يعود عليه بالنفع كأن يقوم بالطلاق والزواج ثانية.

3- مشكلة التضخم السكاني وانعكاساتها الاجتماعية :

ازداد في السنوات الأخيرة اهتمام عدد غير قليل من دول العالم بدراسة الموقف السكاني وتقدير انعكاساته على أهداف التنمية، وأخذ اهتمام الدول بالظاهرة السكانية يتزايد من عام إلى آخر، ويرجع سبب هذا الاهتمام المشوب بالقلق إزاء الأوضاع السكانية في السنوات الأخيرة إلى تلك التغيرات السريعة التي طرأت على الاتجاهات السكانية على نحو لم يسبق له مثيل.

وقد أثار التغيّر الجارف في السكّان اهتماما بالغا عند المسؤولين في الدول المتقدّمة والدول المتخلّفة على السواء. إذ أنّ المشكلة السكّانية لا تقتصر على تضخّم حجم السكّان بل يقترن التضخّم السكّاني بتغيّره في الكثافة السكّانية والتركيب السكّاني، والتوزيع السكّاني لكلّ من هذه التغيّرات انعكاسات سلبية على أهداف التنمية وسعادة المجتمع ورفاهيته.

وطبقا لبعض الإحصائيات، يتزايد سكّان العالم بمعدّلات سريعة، حيث يولد يوميا ما يقرب من 270.000 طفل رضيع، في حين تبلغ الوفيات يوميا حوالي 140.000، أي بزيادة صافية قدرها 130.000 طفل رضيع في اليوم الواحد.

وإذا استمرّ هذا التزايد، فإنّ سكّان العالم، طبقا للتقديرات المتفائلة، سيصل إلى 8.5 مليار نسمة في عام 2030، وتشارك الدول المتخلّفة بسبعين في المائة من هذه الزيادة، نظرا لارتفاع معدّلات النموّ السكّاني بها (طبعا من ضمنها الجزائر). وفي جميع الأحوال، لن يقلّ عدد سكّان هذه الدول عن ضعف عددهم حاليا عند مشارف القرن القادم (عبد اللطيف بن اشنهو، ص42، 2004).

وإزاء هذا التدفق السكّاني والمشكلات التي نشأت عنه وأدّت إلى تعثّر أهداف التنمية، اتخذ عدد قليل من حكومات الدول العربية ومنها الجزائر، إجراءات تهدف إلى التأثير على المتغيّرات السكّانية ووضع الخطط لمواجهة المتغيّرات السكّانية الجارية والمتوقّعة من مختلف القطاعات. وما السياسة السكّانية في الواقع إلّا عملية تحديد الأهداف السكّانية للدولة والإجراءات التي تتّخذها الدولة لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت برامج تنظيم الأسرة لم تأت بنتيجة مجدية، فهذا يرجع إلى أنّ الحدّ من معدّل المواليد وتخفيض وتأثّر تزايد السكّان مرهون بصورة مباشرة بتطوّر البلاد الاجتماعي والاقتصادي. فأيّة إجراءات دعائية لتحديد الإنجاب لا يمكن أن تعطي نتيجة إلّا عندما يكون السكّان معدّين من خلال مجمل سير التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

من هنا، يتّضح أنّ المشكلة السكانية عبارة عن تناقض يقوم بين السكان وبين النظام الاجتماعيّ السائد، بحيث يعجز هذا النظام عن أن يوفرّ لهؤلاء السكان متطلبات الحياة، من غذاء وكساء ومأوى وتعليم وعمل ودخل ...

والمشكلة السكانية بهذا المعنى لا تتحكّم فيها قوانين طبيعية أبدية مجردة، لا علاقة لها بالنظام الاجتماعيّ الذي يعيش في كنفه الناس، كما لا يمكن ردّها إلى مجرد قوانين بيولوجية محضة. ذلك أنّ لكلّ نظام اجتماعيّ قوانينه السكانية الخاصة.

ومن هنا، فهي تتفاوت من نظام اجتماعيّ إلى نظام اجتماعيّ آخر، ومن مرحلة لأخرى داخل النظام نفسه. وهذه المشكلة حينما تظهر -كتناقض بين السكان والنظام الاجتماعيّ السائد- تعبّر عن نفسها في صور مختلفة، مثل انتشار الجوع والفقر وسوء التغذية، وفي انتشار البطالة، وفي ازدحام المدن، وفي أزمة الإسكان، وتلوّث البيئة، وفي الضغط على الخدمات العامة... (عادل مختار الهواري، ص56، 1997)

ولقد كان "روبرت مالتوس" أوّل من فكّر في مشكلة تضخم السكان، واشتهر بنظرية اقتصادية تقول : "إنّ الناس يتزايدون في متوالية هندسيّة (1، 2، 4، 8، 16، 32، ...)، بينما يتزايد الطعام في متوالية حسابيّة (1، 2، 3، 4، 5، 6...) ولما كان أساس المتوالية الهندسيّة هو التربيّه، في حين أنّ المضاعفة هي أساس المتوالية الحسابيّة، فمن الواضح أنّ الزيادة في المتوالية الهندسيّة أعظم بكثير منها في المتوالية الحسابيّة. وقد استنتج مالتوس أنّ تكاثر السكان في العالم لابدّ وأن يزيد عن الحدّ الذي تستطيع فيه كميّة الطعام المتوفّرة أن تكفيه. وأعتقد أنّ الحروب والأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعيّة هي وسائل إعادة التوازن إلى نصابه (محمد عبده محجوب، ص1973، 59)

ويرى مالتوس أنّ الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحتة، لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة. أي : لا توجد صلة بينها وبين تغير أو تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في فترة تاريخية معينة. ويذكر مالتوس مصادرتين يبني عليهما تحليله فيما بعد : الأولى هي أنّ الغذاء ضروري لحياة الإنسان، والثانية أنّ العاطفة بين الجنسين ضرورية، وسوف تظلّ في المستقبل في حالتها الراهنة تقريبا. وهاتان المصادرتان من طبيعة ثابتة، ولكنهما متعارضتان.

والموانع التي تحدّ من الزيادة السكانية نوعان :

- موانع إيجابية : وهي موانع فرضتها الطبيعة على الإنسان، وتشمل جميع العوامل التي تؤدي إلى زيادة الوفيات في المجتمع، كالحروب والمجاعات والأوبئة والكوارث.
- أمّا الموانع السلبية : فهي موانع إرادية يفرضها الإنسان على نفسه بهدف تخفيض معدل المواليد، مثل تأخير سنّ الزواج، وكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان، واتّخاذ السبل والإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب.

خاتمة:

نريد أن نوضّح أنّ مشاكل المدينة الجزائرية كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها في هذا المقال بقدر ما اردنا تسليط الضوء عليها ، لكن تبقى السبل العلاجية متوفرة بالعمل على إبراز المشاكل وحلّها بالصورة المناسبة وفي الوقت المناسب.

وأختتم بمقولة لميكافليي : " إذا كشفنا مبكرا عن الأمراض وهي في طور تكوينها، أمكننا علاجها بسرعة، أمّا إذا تركناها تنمو إلى أن تصبح معروفة لدى الجميع، فإنّ علاجها يصبح مستعصيا " .

قائمة المراجع :

1. السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
2. محمد الجوهري، ظاهرة التحضر بين الإدانة والتمجيد، الطبعة الثالثة، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، 1979.
3. نفس المرجع .
4. أحمد أبو زيد. البناء الاجتماعي. دار الكتاب العربي للطباعة و النشر. الإسكندرية 1967.
5. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الريفي، القاهرة، 1974.
6. شاذ غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، 1997.
7. نفس المرجع .
8. عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 2004.
9. نفس المرجع
10. عادل مختار الهواري، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997.
11. محمد عبده محجوب. الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية. 1973.